دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الصناعية

الأستاذة: سمية سريدي
الأستاذة:أسماء خليل
جامعة 8ماي 1945- قالمة-

الملخص:

تعتبر التنمية الصناعية محركا اساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وهذا لما يلعبه القطاع الصناعي في تنمية وتنشيط باقي القطاعات، وتعتبر المناطق الصناعية واحدة من أهم المداخل التي تساهم في تفعيل دور المؤسسات الصناعية نظر لدور الذي تلعبه في رفع تنافسية هذه الاخيرة، خاصة مع عولمة الاقتصاد وانفتاحه، وقد اولت الجزائر اهتماما بالغا بتأهيل هذه المناطق وعصرنتها خاصة وأنها تعتمد على الهياكل التي تم انشائها في فترة السبعينات، وسوف نحاول من خلال هذه المداخلة الوقوف على واقع المناطق الصناعية في الجزائر.

الكلمات الدالة: التنمية الصناعية، المناطق الصناعية، مناطق التنمية الصناعية المندمجة.

Abstract:

Industrial development is considered as an essential motive in achieving the overall economic development; due to the role industrial sector plays in developing and activating other sectors.

Industrial zones are considered as one of the most important entries that contributes in activating the role of industrial companies, due to the role these zones play in raising the competitiveness of these companies, especially with the globalization of the economy and its openness. Algeria gives great attention to the developing and modernization of these zones, especially as it relies on structures that were created in the 1970's. Through this intervention, we will try to stand on the reality of the industrial zones in Algeria.

Key words: Industrial development, Industrial zones, Integrated industrial development zones.

المقدمة:

يعتبر الهدف الرئيسي لتنمية القضاء على التخلف بمختلف سماته، فتغير حالة الدول النامية يتطلب إحداث تغيرات جذرية في هيكلها الاقتصادي وذلك انطلاقا من القطاع الصناعي، فعملية التنمية تبدأ بتحديد تصور الشكل الجديد للهيكل الاقتصادي والذي يوصلها إلى وضع أكثر تقدما، ويتم ذلك من خلال وضع برامج استثمارية تتلاءم والهدف المنشود، حيث تعتبر التنمية الصناعية المركز الذي تتمحور حوله عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي العنصر الديناميكي الفعال في بناء القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني وجعله قادرا على البقاء والتطور المستمر.

فالنشاط الصناعي يتصف بكونه أكثر انتشارا من أغلب حرف الانسان الاخرى، وفي نفس الوقت يتركز في مواقع معينة متأثرا في الغالب بالتوزيع الجغرافي ولمواطن توزيع الاستيطان البشري، متداخلا معها أو مجاورا لها، فالنشاط الصناعي يقوم حيث يرغب الانسان إلا أنه لا يتوطن إلا عندما تقام الصناعات في مواقعها المناسبة التي تتيسر لها كل أو اغلب مقومات توطنها، فالموقع الصناعي يحد أهم عامل لإنشاء صناعة معينة.

وتعد المناطق الصناعية أداة فعالة لتشجيع وترقية الاستثمار، وتوسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجات الاقتصاد الوطني ويهيئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصناعية لتكون وسيلة فعالة لتحقيق الاهداف التنموية على المستويين المحلي والوطني، كما تحظى باهتمام كبير من قبل الدول والحكومات نظرا لأهميتها في عملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة عبر كل المناطق

وتقدم تجربة التصنيع الجزائري للسبعينات في ميدان تنمية فضاء الصناعات التي أقيمت حول المفهوم الخصب "لأقطاب النمو" دروسا وعبرا جديرة بالتأمل والتثمين في إطار التنمية الصناعية الجديدة المقترحة، وإن كان ميلاد مثل تلك الأقطاب لم يصل إلى تحقيق أهدافه بالكامل، إذ بعد أن جعل هذا المصطلح أداة للتنمية الصناعية وتحديث الفضاء تم إهمال هذه المقاربة، ولم يعد ينظر للتنمية الصناعية من منطق أفقي بل على أنها فروع وأقسام إنتاجية وصناعية وأقطاب للنمو، لقد تم خلال السنوات الأخيرة بناء ترتيبات جديدة للمفاهيم من طرف الاقتصاديين والجغرافيين والعاملين على تهيئة المجال الإقليمي من أجل تأسيس قراءة جديدة لمسعى التنمية الصناعية يقوم أكثر فأكثر على حشد مناجم القيم المضافة الخاصة برأس المال البشري والاستثمار اللامادي، وقد كرس هذا التصور الجديد مفاهيم المقاطعة الصناعية، النظام المحلي للانتاج شبكة المؤسسات، العناقيد الصناعية وذلك بهدف تثبيت مقاربة في شكل نظام بيئي صناعي، الأمر الذي يتطلب أقاليم منظمة

حول مجموعة من المعايير والعوامل التي عملت السلطة العمومية على تعبئتها والتي لا تخضع فقط لنظام المنافسة الجبائية والاجتماعية، بل لها أكثر تعقيدا من حيث إتساعها وتنوعها والزمن الذي يتطلبه نضجها،

إشكالية الدراسة:

تعتبر المناطق الصناعية احسن أداة لتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على ضوء ما سبق يمكن طرح اشكالية هذه المداخلة في ما يلي:

إلى أي مدى يمكن الإعتماد على المناطق الصناعية لتحقيق التنمية؟

وهذا بدوره يدفعنا لطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم المناطق الصناعية؟
- ماهو واقع المناطق الصناعية في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة القاء الضوء على الدور الذي تلعبه المناطق الصناعية في الجزائر في دعم التنمية، وهذا لما تتمتع به المناطق الصناعية من قدرة على زيادة التشابك الانتاجي.

تقسيمات الدراسة:

للاجابة على الاشكالية السابقة تم تقسيم هذه المداخلة الى ثلاث محاول هي:

- **المحور الاول: مفهوم التنمية الصناعية ومقوماتها.**
- **المحور الثاني: المناطق الصناعية ودورها في التنمية.**
- **المحور الثالث: واقع المناطق الصناعية في الجزائر.**

I. مفهوم التنمية الصناعية ومقوماتها:

تعتبر التنمية الصناعية المركز الذي تتمحور حوله عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فهي العنصر الديناميكي الفعال في بناء القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني وجعله قادرا على البقاء والتطور المستمر.

1. مفهوم التنمية الصناعية:

تعد التنمية الصناعية الجزء المهم من عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، و تعرف بأنها:

"تلك العمليات المخططة لبناء المشاريع الصناعية الرامية إلى إحداث تصنيع شامل للاقتصاد الوطني، أي أنها جزء من عملية متكاملة من التنمية الاقتصادية التي تقوم بتطوير الصناعة و تنمية الموارد الاقتصادية و البشرية عموما و تطوير العلوم و الثقافة[1]".

وقد تعني التنمية الصناعية بوصفها جزء من التنمية الاقتصادية "دفع المتغيرات الاقتصادية للنمو بمعدل أسرع من معدل نموه الطبيعي، و تحقيق تسريع في الإنتاج الصناعي عن طريق الاستفادة القصوى من مقومات بناء الصناعة-سواء كانت مادية أو بشرية عن طريق الاستخدام الشامل أو الكفء-لزيادة و تحسين نوعية الإنتاج، و ذلك لا يتم إلا من خلا عملية تخطيط قادرة على كسر حالة الجمود في الاقتصاديات السائدة في الدول النامية، و رفع المعوقات أمام تطور الصناعة ونموها[2]"

و يرى البعض أن التنمية الصناعية هي التي تشمل بالإضافة إلى النمو الصناعي التغيرات الأساسية في مجمل البنية الاقتصادية و الاجتماعية، إذ يعد التغير النوعي في الإنتاج الصناعي ركيزة أساسية لتلك التغيرات.

كما تعرف أيضا بأنها "مجمل السياسات و الخطط التي تهدف إلى بناء و تطوير الصناعة المحلية و التي من خلالها يمكن إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية[3]".

فالتنمية الصناعية هي تلك الإستراتجية التي ترتبط بالإستراتجية العامة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عملية حيوية و مستمرة، تعمل من خلالها على الوصول إلى أهداف مسطرة عن طريق استغلال الموارد المتاحة، لهذا فقد برزت علاقة و وثيقة بين الصناعة و التنمية الاقتصادية إذ أن الصناعة تمثل إحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد بشكل عام.

([1])عباسي علي التميمي،: **"النمو الصناعي في الوطن العربي"**،مطبعة دار الكتاب ،جامعة الموصل، العراق، 1985، ص 15

([2])**نفس المصدر**، ص 15.

([3])عبد الله محمد ناصر العاضي،**"التنمية الصناعية في اليمن"**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، عمان،الاردن، 1998، ص 7

2. أهداف التنمية الصناعية:

يعتبر الهدف الرئيسي لتنمية القضاء على التخلف بمختلف سماته، فتغير حالة الدول النامية يتطلب إحداث تغيرات جذرية في هيكلها الاقتصادي وذلك انطلاقا من القطاع الصناعي، فعملية التنمية تبدأ بتحديد تصور الشكل الجديد للهيكل الاقتصادي و الذي يوصلها إلى وضع أكثر تقدما، ويتم ذلك من خلال وضع برامج استثمارية تتلاءم و الهدف المنشود.

و أهداف التنمية الصناعية تختلف باختلاف التركيب الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات و تختلف باختلاف المراحل التي يمر بها المجتمع، و يمكن إجمال هذه الأهداف من خلال النقاط التالية[1]:

- تحقيق السيادة و الاستقلال الاقتصادي.
- تحقيق تطور شامل و معجل في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والصحية باعتبارها أن التنمية عملية تورية تهدف لتدعيم التحرر.
- زيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد.
- استثمار الموارد الطبيعية و البشرية استثمار أفضل.
- تغيير الهيكل الاقتصادي القائم و الذي يعتمد إلى حد كبير على الثروات الطبيعية، وخلق هيكل اقتصادي متوازن يعتمد على مصادر متعددة و متجددة.
- الاتجاه نحو التصدير و ذلك بالتوسع في الصناعات التي تتوفر لديها المقومات التنافسية في الأسواق الخارجية.
- تحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للمجتمع.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبيا في حدود الموارد المتاحة من خلال النتائج والسلع الصناعية التي تتوفر مستلزمات إنتاجها محليا بدلا من استيرادها من الخارج.
- بناء قاعدة مادية مبنية على أساس خلق صناعة وطنية قوية وحديثة كونها تشكل الأساس لأي عملية تنموية سليمة.
- تحقيق مبدأ العدالة.
- استخدام احدث الأساليب الممكنة في شتى الميادين الإنتاجية المادية.

([1])محمد صالح حمد ،**"التنمية الصناعية العراقية و افاقها المستقبلية لفترة ما بعد الحرب"**،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة المجاستير في الدراسات الاشتراكية، جامعة المستنصرية، العراق، 1990، ص24،21.

- تنمية قدرات على العمل و التفكير و الابتكار و التجديد و الإبداع باعتبارها جميعا قدرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية.

إلى جانب ذلك فان الهدف الأساسي للتنمية الصناعية هو الوصول إلى تنمية شاملة، من خلال خلق قطاع صناعي متوازن متكامل الحلقات التكنولوجية، كما تهدف إلى إقامة و تنمية الصناعات التي تعتمد على المواد و الخامات المتوفرة محليا، و تلبية احتياجات القطاع الزراعي بشكل خاص من الآلات و المعدات الإنتاجية الأسمدة و المبيدات و تطوير العلاقة مع باقي القطاعات، إلى جانب هذا فان التنمية الصناعية تهدف إلى خلق المهارات و القدرات التكنولوجية المحلية لتدعيم مسيرة البناء الصناعي، و بالتالي تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية في تلبية احتياجات السوق المحلية للسلع و الخدمات المختلفة و ذلك من خلال توسيع و تنويع الإنتاج المحلي.

3. مقومات التنمية الصناعية

إن التنمية الصناعية عملية مستمرة و متصلة تتأكد من خلالها العلاقات التشابكية بين مختلف الصناعات من ناحية و قطاعات الاقتصاد الوطني المختلف من ناحية ثانية، الأمر الذي يبرز أهمية تناول جوانبها الفنية مثل تحديد نمط التصنيع الملائم و قواعد الاختيار بين المشروعات الصناعية و اختيار الأسلوب الفني للإنتاج ... الخ من خلال إستراتجية واضحة و ملائمة، و التنمية الصناعية السليمة ترتكز على ثلاث مقومات أساسية يمكن ذكرها من خلال النقاط التالية[1]:

- **أولا** : التنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي و خاصة الصناعة التحولية في الاقتصاد الوطني، و يتم ذلك على أساس واقعي من دراسة مقومات الصناعة المتاحة و الممكنة في البلد، مثل المواد الخام و المهارات الفنية و التنظيمية و القوى المحركة والسوق المحلي و الخارجي ... الخ، هذا بالإضافة إلى ضرورة تهيئة و خلق المناخ الصناعي المناسب و ما قد يستلزمه ذلك من ضرورة تطوير الجهاز المالي و المصرفي وسياسات التعليم و التدريب، و توفير الحد الأدنى من الاستثمارات الأساسية-البنية التحتية-، والقدر اللازم من الحماية الجمركية للصناعات المحلية الناشئة، كل ذالك لابد من دراسته وتطويره دائما و باستمرار مع دوام و استمرار عملية التصنيع ذاتها و ربما يتناسب والشرط الذي قطعه الاقتصاد الوطني في طريق النمو.

([1])انور عطية العدل، **"التنمية الصناعية في الدول النامية"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 1987، ص 155.

- **ثانيا** : استعمال إستراتجية واضحة و محددة لعملية التصنيع ترسم الأهداف العامة و الخطوط العريضة لجوانب و قضايا التصنيع المختلف، مثل معايير الاختيار و تقييم المشروعات الصناعية و الأساليب الفنية للإنتاج و ذلك بما يحقق تكامل و تناسق عملية التصنيع من ناحية وتقصر عمر التنمية الصناعية، وتوفير القاعدة الصناعية ألازمة لإحداث التغيرات البنيوية المطلوبة القطاع الصناعي و الاقتصاد الوطني، فاختيار الإستراتجية الملائمة تساعد على تخفيف حدة و حجم الصعوبات التي تواجه عملية التنمية الصناعية في من ناحية، كما أنها ستوضح بجلاء أثار عملية التصنيع على مختلف المتغيرات الاقتصادية بالشكل الذي يساعد على تحديد الأهداف الوطنية للتنمية الصناعية و العمل على تحقيق الاتساق بين هذه الأهداف بما يتفق و الطبيعة التكاملية لها.
- **ثالثا :** ضرورة ارتباط إستراتجية التصنيع بالإستراتجية العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية بالشكل الذي يساعد على تأكيد الطبيعة التكاملية لعملية التنمية ذاتها، فالتنمية الصناعية لا تتم من فراغ و لا تستهدف لذاتها لكنها احد عناصر التنمية، لذلك فان ضرورة التنسيق و التكامل بين إستراتجية التصنيع و الإستراتجية العامة للتنمية، فهي توضح الإطار العام الأهداف العريضة لعملية التنمية ذاتها من ناحية، و تقدم الأساس العملي لعملية التكامل والتنسيق بين خطط و برامج التصنيع و التنمية من ناحية أخرى، فان لم يتحقق ذلك تصبح عملية التنمية الصناعية عملية رصد أو حشد لمجموعة من الاستثمارات الصناعية، و التي قد تفتقد فيما بينها أو فيما بينها و بين الاستثمارات في القطاعات الأخرى، و هو الأمر الذي يهدد عملية التنمية الصناعية و يقود التنمية الشاملة إلى التوقف.

II. المناطق الصناعية ودورها في التنمية:

1- مفهوم المناطق الصناعية:

إن النشاط الصناعي يمكن أن يقوم في موقع او أخر، إلا أن نجاح الصناعة في موقعها لا يمكن ضمانه إلا باختيار الصناعة المناسبة وإقامتها في الموقع المناسب، والتي تتهيأ فيه كل أو معظم مطالبها الموقعية فتتفوق في أهميتها على الصناعات الأخرى وهو ما يقود الى إنشاء مناطق صناعية والتي ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، المناطق الصناعية، و مهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع إلى

أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها وإحتياجاتها من المرافق والخدمات

كما تعرف أيضا بأنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها في منطقة جغرافية واحدة، وتتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو التكامل الأفقي للنشاطات المترابطة في نفس المراحل أوالمقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكاملية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطاع الغيار.[1]

المناطق الصناعية هي تسمية عامة يراد بها منطقة جغرافية خاضعة للتخطيط والتطوير مخصصة لإقامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي، تتمزقع خارج مجال السكن ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية.

وتعرف أيضا بأنها "مجموعة إنتاجية، أو النشاطات التي تحدث في موقع صناعي معين، وتعود إلى مجموعة الصناعات التي تشكل بفعالياتها مراحل متعاقبة في صنع إنتاج نهائي أومجموعة من المنتجات".

كما تعرف على أنها " نوع من أنواع التكتل الصناعي وذلك لوجود ترابط صناعي بين الصناعات المتقاربة، وأن مخرجات أحد هذه الصناعات تستخدم كمدخلات لمصنع أخر، أي هناك ارتباط تكنولوجي وإنتاجي، وتسمى هذه الاقتصاديات باقتصاديات التكتل وهي ذات مردودات إيجابية للمراكز الحضرية وللصناعات أيضا[2]".

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن المناطق الصناعية هي نطاق جغرافي محدد يتوفر على مختلف القواعد والمنشآت القاعدية التي تسمح بتوطن الصناعات فهي مناطق مخصصة ومخطط لها لغرض التنمية الصناعية.

([1]) هويشار معروف، **"تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري"**، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 343.

([2])ماجد محمد، **"أهمية أقتصاديات التكتل للمواقع الصناعية وأثارها على التنمية القومية والإقليمية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، العراق، 1990، ص 24.

2- أهداف إقامة المناطق الصناعية ومقوماتها:

2-1 أهداف اقامة المناطق الصناعية:

تعتبر المناطق الصناعية ركيزة أساسية للتنمية الصناعية، وتتنوع أهداف إقامتها حسب الإتجاهات التنموية لكل دولة، ويمكن ذكر الأهداف الأساسية لإقامة المناطق اصناعية فيما يلي[1]:

- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة والإستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها.
- تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية ومن تركز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي.
- توفر إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم.
- رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وجذب الخبرات العلمية والفنية.
- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية.
- تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي.
- جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور.
- توفير المواقع الصناعية وتوسيع القاعدة الانتاجية.
- تطبيق المواصفات والمعايير الدولية المتعلقة بالبيئة.

2-2 مقومات إنشاء المناطق الصناعية:

يمكن ذكر أهم المقومات الواجب توفرها لإنشاء المناطق الصناعية في النقاط التالية:

- **الموقع:**

يستلزم إختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل، يتم خلالها دراسة المتغيرات وتحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة والأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية وأخيرا تقوم الادارة بتعيين الموقع، ويتطلب اتخاذ القرار لإختيار الموقع ما يلي[2]:

([1]) يوسف محمد ياسر يوسف الساعد، " **دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة حنين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطني، فلسطين، 2004، ص 14.

([2]) فيليب جيجو، وآخرون، "**الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية**"، برنامج سيم وإدارة التنمية البريطانية، 2005، ص 28.

- البعد عن المناطق البيئة الحساسة كالأراضي الرطبة والغابات وغيره.
- تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط والإدارة السليمة.
- إختيار الأراضي قليلة الانحدار ذات التربة الفقيرة والمنخفضة الرطوبة.
- اعادة استخدام مناطق جرى تطويرها سابقا لاحتواء الوحف العمراني ولتجنب التعدي على الاراضي الزراعية والرطبة والغابات والموارد الطبيعية ذات القيمة.
- تجنب المناطق المعرضة للسيول او ذات التربة الطينية او المعرضة للزلازل.
- **الأيدي العاملة:**

تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية وفي العادة فإن الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الحكم أو الكفاءات المتنوعة، لذلك فإن الموقع يعتمد على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنين ذوي خبرة ومهارة وقد يكونوا من اصحاب المؤهلات العلمية والفنية، من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب في تدريب وتأهيل تلك العناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها. [1]

- **المواد الخام:**

إن المناطق الصناعية وبشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها، وإن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة منفعة البشر وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم، لهذا فإن إنشاء المناطق الصناعية يراعي بشكل كبير المواد الخام وطرق الحصول عليها[2].

- **النقل:**

يعتبر عامل النقل والمواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لإنشاء المناطق الصناعية، و إن قيام وتطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط بل نقل القوى العاملة من مواقع سكنها إلى المناطق الصناعية[3].

([1]) محمد أزهرسعيد السماك، " **إقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**"، دار زهران، عمان، الأردن، 1998، ص90.

([2]) وائل وجيه رضا البظ، "**محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وإنعكاساتهاعلى البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص21.

([3]) عبد الزهرة علي الجنابي، " **الجغرافيا الصناعية**" دار الصفاء للنشر، عمان، الاردن، 2013، ص 105.

3- دور المناطق الصناعية في عملية التنمية:

تلعب المناطق الصناعية دورا بارزا في دعم عملية التنمية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وذلك من خلال:

- **القضاء على البطالة**:تساهم المناطق الصناعية في القضاء على البطالة من خلال توفي مناصب الشغل وإستعاب عدد كبير من اليد العاملة وهذا لتعدد الفضاءات المتاحة فيها.
- **القضاء على الفقر**: والذي يعتبر الهدف الرئيسي من عمليات التنمية، إذ أن توفر مناصب الشغل يؤدي إلى حصول الافراد على دخول مما يؤدي الى تحسين مستوى معيشتهم.
- **توفير مناصب الشغل**: يعتبر القطاع الصناعي من بين القطاعات القادة على استعاب اليد العاملة، فتوسع المؤسسات الصناعية من شأنه القيام بخلق مناصب الشغل.
- **دعم نمو باقي القطاعات**: يكتسي القطاع الصناعي اهمية كبيرة في تحفيز باقي القطاعات من خلال مساهمتها في تطوير وتوسيع الانتاج في باقي القطاعات الاقتصادية وتحسين حياة المجتمع المحلي.
- **تغطيت احتياجات السوق المحلي ودعم الصادرات**: تساهم المؤسسات الصناعية في انتاج مختلف انواع السلع المصنعة تهدف من خلالها الى تلبية حاجات السوق المحلي والتوجه نحو التصدير.
- **خلق المهارات والخبرات الفنية والادارية.**
- **رفع درجة المرونة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.**

III. واقع المناطق الصناعية في الجزائر:

تقدم تجربة التصنيع للسبعينات في بلادنا في ميدان تنمية فضاء الصناعات التي أقيمت حول المفهوم الخصب "لأقطاب النمو" دروسا وعبرا جديرة بالتأمل والتثمين في إطار التنمية الصناعية الجديدة المقترحة، وإن كان ميلاد مثل تلك الأقطاب لم يصل إلى تحقيق أهدافه بالكامل، إذ بعد أن جعل هذا المصطلح أداة للتنمية الصناعية وتحديث الفضاء تم إهمال هذه المقاربة بالتوجه نحو إنشاء شركات كبرى باعتماد نموذج المركزية العمومية، ولم يعد ينظر للتنمية الصناعية من منطق أفقي بل على أنها فروع وأقسام إنتاجية وصناعية وأقطاب للنمو.

لقد تم خلال السنوات الأخيرة بناء ترتيبات جديدة للمفاهيم من طرف الاقتصاديين والجغرافيين والعاملين على تهيئة المجال الإقليمي من أجل تأسيس قراءة جديدة لمسعى التنمية الصناعية يقوم أكثر فأكثر على حشد مناجم القيم المضافة الخاصة برأس المال البشري والاستثمار اللامادي، وقد

كرس هذا التصور الجديد مفاهيم المقاطعة الصناعية، النظام المحلي للانتاج شبكة المؤسسات، العناقيد الصناعية وذلك بهدف تثبيت مقاربة في شكل نظام بيئي صناعي، الأمر الذي يتطلب أقاليم منظمة حول مجموعة من المعايير والعوامل التي عملت السلطة العمومية على تعبئتها والتي لا تخضع فقط لنظام المنافسة الجبائية والاجتماعية، بل لها أكثر تعقيدا من حيث إتساعها وتنوعها والزمن الذي يتطلبه نضجها.

1- تطور المناطق الصناعية بالجزائر:

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3.

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار ةالحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ ، وإعتمادا على تجربتها الخاصة في الفشل في ترقية أقطاب النمو وتثمين دروسها، سعت الجزائر إلى بناء مسعى للتحديث الصناعي يقوم على مفهوم العناقيد الصناعية، فقد أصبحت فضاءات حيث يعمل ويتعاون مركب مترابط داخليا من المؤسسات المحلية والشركات متعددة الجنسيات، فقد جرى هيكل هذه العناقيد الصناعية ضمن اطار اقليمي وأقيمت في شكل مناطق تدعى **"حظائر النشاط"** أو **"مناطق النشاط المدمجة"** أو **"اقطاب التنافسية"**، وتمتاز هذه المناطق بالهشاشة والتأخر الكبير الذي يجب تداركه بسياسات صناعية مجددة وجريئة، حيث تفتقر لأدنى الشروط، لهذا كان لزاما عليها إعادة تأهيل وتطوير هذه المناطق لتحقيق الأهداف المسطرة لها[1].

(1) وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات، **"إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة"**، دار الحقائق، 2007، ص 197-213.

2- إدارة المناطق الصناعية

يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا، ويمكن ذكر ذلك فيما يلي [1].

- **تهيئة المنطقة الصناعية**

تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

- مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

- عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

- **تسيير المنطقة الصناعية:** حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة

([1]) عيسات العربي، براهيمي السعيد، **مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة –دراسة حالة المناطق الصناعية بورج بوعريريج-**، الملتقى الدولي حول " **إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص ص 5، 6.

للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

3- توزع المناطق الصناعية في الجزائر:

في اطار عملها على تأهيل المناطق الصناعية، ولضبط العقار الصناعي للاستثمار قررت السلطات العمومية انجاز برنامج وطني يتمثل في تهيئة 42 منطقة صناعية جديدة، وهذا في مساحة اجمالية تبلغ 9570 هكتار تتوزع على 34 ولاية تتمركز بشكل اساسي على طول الطريق السيار شرق غرب وطريق الهضاب العليا يمكن اجمالها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): توزيع المناطق الصناعية في الجزائر

الرقم	الولاية	تسمية المنطقة الصناعية	المساحة الإجمالية (هكتار)
1	عين الدفلى	بومدفع	58
2	عنابة	عين الباردة	340
3	برج بو عريريج	راس الواد	134
4	بجاية	القصر/ فنايا الماتن	176
5	البويرة	واد البردي	194
6	الشلف	واد سلي	110
7	قسنطينة	عين عبيد	543
8	الجلفة	عين وسارة	400
9	الطارف	مطروحة	70
10	معسكر	أوغاز	98
11	ميلة	شلغوم العيد	247
12	مستغانم	البرجية	200
13	سطيف	أولاد صبار	700
14	تيارت	الزعرورة	327
15	تيارت	عين بوشقيف	319
16	تيزي وزو	داع الميزان/ تيزي غنيف	116
17	بومرداس	الأربعطاش	137
18	الشلف	بوقادير	200
19	تيزي وزو	صوامع	372

20	قسنطينة	ديدوش مراد	304
21	وهران	واد تليلات	250
22	سكيكدة	بكوش لخضر	150
23	سكيكدة	الحدائق/رمضان جمال	80
24	أدرار	أدرار	215
25	عين تيموشنت	تمازورة	205
26	باتنة	عين ياقوت	130
27	برج بوعريريج	مشطة فطيمة	382
28	بشار	بشار	187
29	بجاية	بني منصور	175
30	بسكرة	أوماش	200
31	غرداية	واد نشو	100
32	قالمة	بن جراح	140
33	جيجل	بلارا	523
34	المدية	قصر البخاري	200
35	المسيلة	دراع الحاجة	78
36	النعامة	حرشية	150
37	ورقلة	حاسي بن عبد الله	500
38	غيليزان	سيدي خطاب	500
39	سعيدة	القليعة	100
40	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	60/ توسع
41	سيدي بلعباس	راس الما	100
42	تلمسان	أولاد بن دامو	104

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

تسعى السلطات الجزائرية لتفعيل دور هذه المناطق حيث أنه من بين هذه المناطق تعتبر 36 منطقة نشطة.

وتعتبر الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري هي المسؤولة عن تسيير وتجهيز هذه المناطق وذلك من خلال طرح مناقصات لتهيئة الاقليم، فمجمل المناطق الصناعية الجزائرية أنشئت دون الإهتمام بالتوازن الجهوي وإستغلال المزايا الاقليمية، وبالنظر لها في حالتها الراهنة فهي لا تستجيب لحاجات المؤسسات والمستثمريين ولاستراتيجيتهم القطاعية للنمو، لهذا فهي تسعى إلى تطويرها وتهيئة هذه المناطق من خلال أنشاء ما يعرف بالمناطق الصناعية المندمجة (ZDII) حيث يتعلق الأمر بإنشاء فضاءات للحياة الإجتماعية والتفاعل الإجتماعي، راسخة في اقليمها الجغرافي، تساهم في التنمية الاقتصادية لبيئتها، وتتمثل الغاية في بغث انطمة انتاج محلية تكون

بمثابة بؤر حقيقية للحياة الاقتصادية والاجتماعية، في تشجيع حركية الشراكة، وقد إعتمدت الجزائر على أربعة أنواع من مناطق التنمية الصناعية المدمجة يمكن ذكرها كما يلي[1]:

- مناطق متعددة الخدمات: حيث يشكل التنسيق والتفاعل بين المؤسسات والاقتصاديات الخارجية عاملا للنمو والتنافسية وتكون في المدن التي تملك طرق جيدة، البنى التحتية والمرافق العمومية الجيدة.
- مناطق متخصصة: حيث تتمركز المؤسسات ذات الأنشطة التي تتم في ميادين تحويل المواد الأولية المشتركة أو للاستغلال، وفي هذه الحالة تكون الاقتصاديات الخارجية جد قوية، ويمكن أن تكون مناطق تستجيب لحاجيات نوعية للإقليم.
- مناطق متخصصة في أنشطة ذات تكنولوجيا عالية للأقطاب التقنية: وهي مناطق يمكن أن تخصص ويتم تهيئتها بالقرب من المدينة ذات التمركز الصناعي المتعدد الخدمات حيث توجد كثافة عالية من مراكز التكوين والبحث.
- حظائر متخصصة في الخدمات: ويمكن اعتبار نوعين من المناطق قزاعد لوجيستية تحت تصرف مؤسسات التوزيع وأنشطة الاستيراد والتصدير ومناطق التنمية السياحية.

وقد تم القيام بتصنيف مختلف الولايات وفق مستوى جاذبيتها باستعمال مؤشر تركيبي يتكون من معايير فرعية ترجيحية: مستوى تمركز المؤسسات، وفرة البنى التحتية، قرب المؤسسات الجامعية ووحدات البحث ونوعية الخدمات الجماعية، ان المدن التي تبدو أكثر جاذبية بالنظر لهذه المعاييرهي: الجزائر، عنابة، بجاية، البليدة، قسنطينة، جيجل، وهران، ورقلة، سطيف، سيدي بلعباس، سكيكدة، تيزي وزو، تلمسان، وأخيرا هناك بعض المناطق بسبب طبيعتها ووضعيتها مدعوة لكي تكون مناطق متخصصة في نوع معين من النشاط، ويؤدي أخذ هذه المتطلبات بعين الاعتبار الى انتقاء محدود لهذه المناطق، وعلى هذا الاساس تم اعتماد المناطق التالية على سبيل الاولوية:

- مناطق التنمية المتعددة الاختصاصات:

الجزائر، البليدة، وهران ومستغانم، سطيف وبرج بوعريريج، غرداية وحاسي الرمل، عنابة، بومرداس وتيزي وزو.

- الأقطاب التكنولوجية:

الجزائر- سيدي عبد الله-، بجاية، سيدي بلعباس.

([1]) وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 212، 213.

- المناطق المتخصصة:

أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.

وفي نفس سياق الافكار يمكن اعتبارها كمناطق صناعية يجب ان تدخل في منافسة لكي تصبح مناطق للتنمية الصناعية المندمجة، مثل:

- مناطق متعددة الاختصاصات:

قسنطينة وسكيكدة، تلمسان وعين تيموشنت.

- أقطاب تكنولوجية:

باتنة، الشلف، تلمسان، قسنطينة.

4- دور المناطق الصناعية المندمجة في التنمية:

تسعى مناطق التنمية الصناعية المندمجة إلى تحقيق هدف إستراتيجي مزدوج وهو بروز قدرات صناعية ناجحة تندرج ضمن إطار تهيئة الإقليم تضمن تنمية متوازنة للبلاد، وتتمثل وسيلة تحقيق ذلك في بروز مناطق تجمع عددا من الشروط اللازمة لعملية التنمية منها البنى التحتية، مراكز لتكوين الموارد البشرية الخبيرة، مراكز البحث التنموي، وهو ما يساهم في بروز أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة عالية وذات طبيعة موجهة للتصدير في الميادين الحديثة ويمكن أن تكون تنافسية في الاسواق الخارجية، فالمناطق الصناعية تساهم بشكل اساسي في عملية التنمية، وخاصة التنمية المحلية، وهذا للدور الذي تلعبه من خلال:

- رفع تنافسية المؤسسات الصناعية من خلال توفير الصناعات المكملة والداعمة.
- رفع القيمة المضافة للانتاج المحلي والاستفادة من الطاقات الكامنة المحلية.
- زيادة درجة التكامل بين الصناعات و القاعات الاخرى.
- التنويع في المنتجات وتقديم منتجات محلية تلبي حاجات السكان المحليين.
- توفير فرص العمل والاستخدام في المناطق الريفية بجدب الصناعة اليها.
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه تنمية اقليمية متوازنة.
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي وتنويع مصادر الدخل.
- تهيئة الفرص أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدون تأخير.
- إجراء تغيرات جذرية في هيكل الانتاج والعمالة والعمل على تنوعهما.
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي.

- جذب الاستثمار الاجنبي بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق.
- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تمركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة في المدن الكبرى.
- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقلل تكاليفها وتزداد ارباحها.
- رفع تنافسية القطاع الصناعي مايساعد المؤسسات الصناعية على تخطي حاجز التصدير وهو ما يساعد على جذب العملة الصعبة.
- تنظيم الاراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجديدة
- تنظيم التوسع الصناعي وترشيد إختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة.

الخاتمة:

تسعى الجزائر الى الاستفادة من المناطق الصناعية المتوفرة لديها وتسعى الى تهيئة اقاليم جديدة وهذا من خلال انشاء حظائر صناعية تتوفر فيها اهم الدعائم الاساسية لترقية تنافسية المؤسسات الصناعية ويعتبر العقار الصناعي من اهم المشاكل التي تواجهها، لهذا فإن إنشاء مناطق صناعية سترافقه تسهيلات وتحفيزات وضعتها الدولة في متناول المستثمرين ومنها الامتيازات الجبائية وتحفيز في الحصول على العقار الصناعي من خلال بيع المتر المربع بالدينار الرمزي فضلا عن إجراءات إدارية مخففة كتقليص الوثائق المطلوبة في استحداث استثمار صناعي معين، في هذا الاطار يمكن وضع جملة من النتائج التوصيات:

- تعتبر المناطق الصناعية اداة فعالة لترقية تنافسية القطاع الصناعي.
- تساهم المناطق الصناعية بشكل اساسي في دعم التنمية الصناعية.
- تعتبر المناطق الصناعية في الجزائر حديثة النشأة وتمتاز بعدم استقرارها.
- استطاعت بعض المناطق الصناعية في الجزائر ان تحقق الاهداف المرجوة منها مثل المنطقة الصناعية ببورج بو عريريج.
- تفعيل دور المناطق الصناعية في الجزائر يكون من خلال تهيئتها وتأهيلها.
- ان تأهيل المناطق الصناعية يعتبر احد المفاتح لإنعاش آلة الصناعة في الجزائر.
- تزخر الجزائر بمقومات صناعية كثيرة يجب استغلالها وصقلها من خلال تنظيم التجمعات الصناعية.

قائمة المراجع:

- الكتب:

1- انور عطية العدل، **"التنمية الصناعية في الدول النامية"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 1987.
2- فيليب جيجو، وآخرون، **"الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية"**، برنامج سيم وإدارة التنمية البريطانية، 2005.
3- عباسي علي التميمي،: **"النمو الصناعي في الوطن العربي"**،مطبعة دار الكتاب ،جامعة الموصل، العراق، 1985.
4- عبد الزهرة علي الجنابي، " **الجغرافيا الصناعية**" دار الصفاء للنشر، عمان، الاردن، 2013
5- محمد أزهر سعيد السماك، **" إقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى"**، دار زهران، عمان، الأردن، 1998
6- هويشار معروف، **"تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري"**، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

الرسائل:

1- عبد الله محمد ناصر العاضي، **"لتنمية الصناعية في اليمن"**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، عمان،الاردن، 1998.
2- ماجد محمد، **"أهمية أقتصاديات التكتل للمواقع الصناعية وأثارها على التنمية القومية والإقليمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، العراق، 1990.
3- محمد صالح حمد ،**"التنمية الصناعية العراقية و افاقها المستقبلية لفترة ما بعد الحرب"**،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة المجاستير في الدراسات الاشتراكية، جامعة المستنصرية، العراق، 1990.
4- وائل وجيه رضا البظ، **"محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وإنعكاساتهاعلى البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.
5- يوسف محمد ياسر يوسف الساعد، **" دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة حنين"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطني، فلسطين.

الملتقيات والمنشورات:

1- عيسات العربي، براهيمي السعيد، **مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة –دراسة حالة المناطق الصناعية بورج بوعريريج-**، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.
2- وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات، **"إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة"**، دار الحقائق، 2007.